

تمهيد

لقد لعبت الافكار الاقتصادية دورا كبيرا في تحديد مفهوم ودور النفقات ولا بد من الاشارة ان الفكر التقليدي أو الفكر الكلاسيكي ، هو الفكر الذي يقوم على أساس إعطاء الحرية للأفراد في أداء الأنشطة الاقتصادية دون تدخل الدول فالشعار الأساس (دعه يعمل دعه يمر) .

استمر هذا الفكر حتى أزمة الكساد الأعظم 1929-1933 وتمخض عن ذلك الفكر الكينزي الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، ولم تعد الدولة حيادية بل متدخلة ، ولم تعد الدولة حارسة فقط بل أصبحت لها نشاطات اقتصادية واجتماعية ، ونتيجة لهذه السياسة التدخلية ارتفعت وتنوعت النفقات العامة بصورة كبيرة وازدادت الإيرادات العامة تبعاً لذلك ولم تعد الموازنة بالضرورة ، إذ من الممكن ان تكون النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومن الممكن أيضاً ان تكون الإيرادات العامة اكبر من النفقات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى .

أولاً: مفهوم النفقة العامة

1. تعريف النفقات العامة : النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام .

2. عناصر النفقة العامة :

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي : أي انه في حالة انفاق الدولة لمبلغ من النقود نستطيع ان نقر بانها نفقة عامة ، إلا انه ما تحصل عليه الدولة بدون مقابل نتيجة اعمال السخرة أو التأمين أو الاستيلاء على الممتلكات دون دفع تعويض كل لك لا يعد من قبيل النفقات العامة و معنى ذلك ان العنصر الأساس فيما يتعلق بالنفقات العامة هو استخدام النقود والدولة تتجه نفقاتها في ثلاثة اوجه رئيسية هي :

- الإنفاق الجاري أي الإنفاق الاستهلاكي من قبل الدولة اللازم لتسيير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية .

- الإنفاق الاستثماري في بناء المؤسسات والمنشآت وغيرها من العمران

- الإعانات التي تقدمها الدولة سواء كانت إلى الأشخاص الطبيعية أو الأشخاص المعنوية .

ان النفقات الثلاث اعلاه يجب ان تكون جميعها نقدية ولا يمكن ان تتخذ صورة عينية والا خرجت عن تصنيف وصور النفقات العامة ، وتبعاً لذلك فإن الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة هي نقدية ايضاً وهذا من الأسباب التي تجعل من النفقات العامة مبلغاً نقدياً ، كما ان التعامل النقدي يجعل من النفقات والإيرادات خاضعة لرقابة الدولة اذ تكون لغة الارقام والمحاسبة هي الشاخصة في عملية الرقابة خلاف مالو كانت المراقبة على الإيرادات والنفقات العينية التي تتسم بالصعوبة ، فان الصفة النقدية للنفقات والإيرادات يسهل من الرقابة عليها،

كما أن استخدام الانفاق العيني يدفع الدولة الى التمييز بين الأفراد دون غيرهم و هذا ما يخل بمبدأ المساواة و العدالة الاجتماعية.

ب- النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها: قد تكون الدولة هنا دولة موحدة أو اتحادية المهم ان تكون النفقة صادرة من مؤسسة تشكل جزءاً من الاقتصاد العام أو السلطة العامة وان تتمتع بشخصية معنوية والامر يختلف من دولة إلى أخرى ، في دول نلاحظ ان المجالس المحلية مثل مجالس الشعب تعطى صلاحيات لاصدار النفقات ، وفي دول أخرى قد تعطى هذه السلطة إلى دويلات ، والتبرير القانوني في اعطاء هذه السلطة إلى الدولة هو ان الدولة لها السلطة في إنفاق المال العام عبر شخصياتها من وزارات و إدارات عمومية.

مثال: إذا قام احد الأشخاص ببناء مستشفى هل هذا البناء لتحقيق النفع العام ؟ الجواب نعم، وهل هذا الإنفاق هو إنفاق عام أو خاص ؟ الجواب إنفاق خاص لان الدولة ليست هي المنفقة.

ج- **هدف النفقة العامة هو تحقيق نفع عام** : نقصد بالنفع العام هو النفع الذي يعود على عامة المجتمع ، فالدولة يجب ان تساوي بين الافراد في شمولهم بالنفع العام مقابل فرضها للضرائب على الافراد هذا لا يعني ان الأفراد متساوون في الضرائب المفروضة عليهم بل ان الضرائب تفرض على الأفراد كلا حسب دخله ، وعلى قدر تعلق الأمر بهذا الموضوع بما ان الافراد متساوون في تحمل الأعباء العامة وبخاصة الضرائب لذلك فمن المنطقي التمتع بنفس القدر من المنفعة الذي يعود عليهم من هذه الأعباء .

3. العوامل المؤثرة في النفقات العامة :

أ- **دور الدولة** : ففي ظل الفكر التقليدي المعتمد على التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصرها على تقديم خدمات الامن والعدالة والدفاع نجد ان حجم النفقات العامة يكون ضعيف لان الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة .

ومع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النفقات العامة وخاصة بعد احداث الكساد العالمي 1929 وظهور الحاجة الى تدخل الدولة ، حيث بدأت الدولة في القيام بالإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الانتاجية بجانب قيامها بتحقيق الامن والعدالة والدفاع .

ب- **قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة** : من المعروف ان قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الايرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد ، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقييد بحدود الايرادات العامة ، إلا ان قدرة الدولة في الحصول على هذه الايرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي مثلاً على بعض افراد المجتمع .

معنى ذلك ان قدرة الدولة في الحصول على الايرادات تحدها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض .

لذلك يمكن القول ان الحجم الامثل للإنفاق العام هو الذى يحقق الاستغلال الامثل للموارد الانتاجية ويحقق اعلى معدل نمو في اطار من العدالة في توزيع الاعباء بين الناس

ج - مستوى النشاط الاقتصادي :

يتأثر الانفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي فنجد انه في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب ان يزداد الانفاق العام ليزداد الطلب الكلى ويزداد الانتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد ، والعكس في حالات التضخم يجب ان ينخفض الانفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تنخفض الاسعار وتزول حالة التضخم .

ثانيا : تقسيمات النفقات العامة

1. وفق المعيار الاقتصادي :

أ. طبيعة النفقة :

أ. 1: نفقات حقيقية : النفقات الغير ناقلية (الحقيقية) هي التى يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع او خدمات لذلك تسمى نفقة حقيقية وهي نوعين :

● **نفقات جارية:** وهي التي تصرف في وجوه يستلزمها سير الإدارة الحكومية واستمرارها، وغايتها الحصول على سلع وخدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة، كالنفقات التي تصرف للرواتب والأجور والتعويضات وفواتير الكهرباء والهاتف وغيرها.

● **نفقات استثمارية:** وهي التي تستهدف تحقيق زيادة في الموجودات الثابتة للمجتمع، كالنفقات التي تصرف على بناء مصنع.

أ. 2: **نفقات تحويلية:** النفقات الناقلة (التحويلية) وهى النفقة بدون مقابل أي تنفقها

الدولة دون انتظار مقابل ، وهي أنواع نذكرها في ما يلي:

● **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات بهدف تخفيض

أثمان السلع الضرورية، كالنفقات التي تمول دعم الخبز أو المشتقات النفطية و تقسم إلى :

- إعانات الاستغلال وهي تدعم المنتجين حتى يظل سعر المنتج منخفض ويتم مقاومة التضخم مثل دعم انتاج الخبز ودعم المواد التموينية.

- إعانات الانشاء وهي إعانات تمنحها الدولة لمعاونة المشروعات المنتجة على تغطية

نفقات الانشاء والتمويل للمشروعات واقامة الاصول الثابتة سواء بتقديم تلك الاعانات

بسر فائدة منخفض او بدون فوائد .

- إعانات التجارة الخارجية وهي التي تشجع بها الدولة زيادة الصادرات او الواردات كدعم

بعض الصناعات الوطنية كالغزل والنسيج حتى يستطيع المنافسة في الاسواق العالمية .

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل وتخفيض حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية لتحسين احوال المعيشة ،كالنفقات الصحية أو التعليمية و اعانات الفقر والشيخوخة.
- **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط الدين العام وفوائده

*معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية و التحويلية :

- **معيار المقابل:** تعد النفقة حقيقية سواء كانت جارية أم استثمارية إذا حصلت الدولة على مقابل من السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة بواسطته، فراتب العامل يكون مقابل العمل الذي يقدمه في المرفق المعين فيه، أما النفقة التحويلية فإنها تتم بلا مقابل كالإعانات المالية التي تقدمها الدولة لمحدودي الدخل أو للعاطلين عن العمل أو لدعم بعض السلع والخدمات الضرورية.
- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** تعد النفقات حقيقية إذا أدت إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي؛ لأنها تؤدي إلى خلق دخول للأفراد نتيجة استخدام الدولة لجزء من موارد المجتمع لإنتاج سلع وخدمات بهدف إشباع الحاجات العامة، وتعد النفقات تحويلية إذا لم تؤدّ إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي؛ لأنها لا تستلزم الاستخدام المباشر لجزء من موارد الدولة.
- **معيار من الذي يقوم على الاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** تعد النفقات حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتعد النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد

ب - دورية النفقة :

ب. 1: نفقات عادية (جارية): تتجدد كل فترة زمنية كسنة الميزانية مثل رواتب الموظفين وهي تمول من إيرادات عادية مثل الضرائب والرسوم .

ب. 2: نفقات غير عادية (رأسمالية): وهي التي تلزم لمواجهة ظروف طارئة ولا يلزم تكرارها مثل إعانات منكوبي الزلازل أو الفيضانات أو تمويل حرب وهي تمول من إيرادات غير عادية مثل القروض .

ت. الغرض من النفقة :

ت. 1: نفقات إدارية : وهي تغطي ما يلزم الإدارات الحكومية كالوزارات والجهزة المركزية للتنظيم والمحاسبات ونفقات الدين العام .

ت. 2: نفقات اجتماعية : نفقات الرخاء العام وهي التي توجه الى اغراض رفع مستوى معيشة الافراد الصحية والتعليمية كنفقات إنشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات .

ت.3:نفقات اقتصادية:بغية تشجيع الوحدات الاقتصادية .

ث . جهة الانفاق :

ث.1: النفقات المركزية: هي التي تهم المجتمع بجميع قطاعاته وأفراده وتقوم بها السلطات الحكومية المركزية، كالوزارات وأقسامها، وخاصة المتعلقة بالخدمات العامة والمرافق العامة، كنفقات الأمن الداخلي والخارجي والعدالة والصحة والتربية والتعليم والتمثيل الدبلوماسي، ومن ثم يتحمل عبء هذه النفقات جميع رعايا الدولة بما يدفعونه من ضرائب.

ث.2: النفقات اللامركزية: هي التي تهتم بنفقات الوحدات الإدارية اللامركزية المحلية في المجتمع، كالمحافظات والولايات ومجالس المدن والقرى، فهذه النفقات يجب أن يتحمل عبأها السكان القاطنون في تلك المناطق فقط. وتم تخصيص بعض الضرائب المحلية لتغطية بعض النفقات المحلية.

ج . وفق المعيار العملي : يحقق هذا التقسيم أهدافاً متعددة عملية وتحليلية أهمها:

- يسهّل عملية المقارنة بين الدول في هذا المجال واستخلاص النتائج.
- يحقق رقابة أوسع على البرامج والمشاريع عبر إعلان بيانات الموازنة العامة.
- يمنح صلاحيات واسعة للأجهزة الإدارية في القطاعات المختلفة.
- يبرز الأهداف والقطاعات والوظائف المقابلة للاعتمادات.

ج.1:تقسيم اداري :يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة الى عدد من الابواب يخصص لكل جهة ادارية او وزارة معينة و الباب فيه فروع و الفروع يحتوي البنود

ج.2:تقسيم نوعي :اي يتم تصنيف النفقات حسب طبيعة الاشياء التي يخصص لها الانفاق

نفقات مقابل عمل اجور و مرتبات مقابل مستلزمات انتاج نفقات جارية .

ج.3:تقسيم وظيفي :تقسم النفقات بأداء وظيفة من وظائف الدولة .

وظيفة سيادية. وظيفة خدمات عامة .وظيفة الأمن و الدفاع .مثلا وظيفة الصحة (وزارة صحة, وزارة تربية و تعليم ,وزارة الدفاع).

ثالثاً: آثار النفقات العامة

تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها طبيعة النفقات ذاتها، والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد. ولا شك في أن طبيعة الإيرادات العامة التي تغطي الإنفاق العام تشكل أهم العوامل السابقة في تحديد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، لذلك يجب عند دراسة هذه الآثار أن تؤخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية التي تحدثها الإيرادات العامة، ولا يمكن دراسة آثار كل منهما بمعزل عن الأخرى.

1. أهم الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

تتعدد آثار النفقات العامة باختلاف أنواعها وتبعاً للهدف الذي تسعى إليه، وعلى الرغم من هذا التعدد في مختلف المجالات ونظراً لتزايد أهمية النفقات العامة وتزايد استخدامها في رسم السياسة الاقتصادية للدول بعد تطور دور الدولة في هذا المجال، فإن البحث سيقصر على أهم الآثار الاقتصادية فقط. إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثاراً مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام وترتبط بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة وهو إشباع الحاجات الضرورية للأفراد التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطاتهم باستمرار وأمان. وقد تكون هذه الآثار غير مباشرة، وهي تلك التي تنتج خلال دورة الدخل، وتؤثر في كل من الاستهلاك والإنتاج والعمالة ومستوى الأسعار من خلال ما يعرف بالآثر المضاعف أو المعجل.

أ. آثار النفقات العامة في الإنتاج والدخل القومي:

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بقصد التأثير فيها أصبح قاعدة عامة، ويظهر هذا التدخل بصورة مباشرة في حجم الناتج القومي، لذلك يقاس الأثر الاقتصادي المباشر للنفقات العامة بآثرها في الإنتاج القومي.

يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل. أولهما القوى المادية للإنتاج، وهي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية، ثانيها العوامل الاقتصادية التي تنصرف إلى الطلب الفعلي:

1.أ : أثر النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية القومية:

تؤدي النفقات العامة بطريق مباشر أو غير مباشر إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كماً وكيفاً.

وتأثير النفقات العامة هنا يختلف تبعاً لاختلاف نوع تلك النفقات، فالنفقات العامة الاستهلاكية وإن أسهمت على نحو فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض إلا أن تأثيرها في حجم الدخل القومي يكون متواضعاً ولا يظهر إلا على المدى البعيد فالنفقات المصروفة على تعليم جيل (2010) تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للجيل القادم في (2025).

أما النفقات الاستثمارية فتؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، وهي إحدى القوى المادية للإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية ونمو الدخل القومي على نحو مباشر وسريع.

أ. 2: أثر النفقات العامة في الناتج القومي من خلال الطلب الفعلي:

إن حجم الدخل القومي يتوقف - على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية - على حجم الطلب الفعلي، أي حجم الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لأن النفقات العامة أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الطلب الفعلي.

لمعرفة تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي، يجب التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية. فالنفقات الحقيقية تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي عبر زيادة الطلب الفعلي بمقدار أكبر من مقدار هذا الإنفاق نتيجة للآثار غير المباشرة لها أو ما يعرف بالآثر المضاعف، أما النفقات التحويلية فتتوقف آثارها في الطلب الفعلي ومن ثم في الدخل والإنتاج القومي على كيفية تصرف المستفيدين منها، أي على مدى تسربها في دورة الدخل القومي، فالمستفيد من النفقة التحويلية، كنفقة التعليم، قد ينفق ما وفره من دعم الدولة له في فرصة التعليم على الإنتاج أو الاستهلاك أو يدخرها، ويختلف أثر هذه النفقة في الإنتاج حسب طريقته في الإنفاق أو الادخار.

وعلى ذلك فإن سياسة الإنفاق العام يجب أن تتحدد في ضوء مستوى الطلب الفعلي، ومستوى النشاط الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وكقاعدة عامة تؤدي زيادة الطلب الفعلي الناتج من زيادة الإنفاق العام إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تسمح بتنقل عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

والجدير بالذكر أنه مع إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والدعوة إلى انحسار هذا الدور وتخلي الدول عن التدخل في بعض المجالات وتركها للقطاع الخاص، وزيادة تدخلها في المجالات الأخرى التي لا تعمل فيها قوى السوق بكفاءة أصبح ينظر إلى إنتاجية النفقات العامة وفعاليتها من ثلاث زوايا:

- نوعية النشاط الذي يقوم به الإنفاق العام وهل يمكن تركه للقطاع الخاص، حيث تعمل قوة السوق بفعالية، ويركز هذا الجانب على تخصيص الموارد العامة.

- مدى تحقيق الأهداف التي تريد الدولة بلوغها من النشاط الذي يتطلب تدخلها بعد إعادة التفكير في دور الدولة، وغالباً ما تتحدد هذه الأهداف بالنظر إلى مدى تحقيقها للتنمية البشرية للأفراد.

- مدى تحقيق الخدمة بأقل تكلفة ممكنة، ويركز هذا الجانب على فاعلية إنتاج النفقة العامة وذلك بتحليل كل من النفقة والعائد.

ب. أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي :

بالطبع سوف تؤدي زيادة النفقات العامة الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك ، إلا ان هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها فنجد مثلاً :

- شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع والأمن يؤدي مباشرة الى زيادة الاستهلاك .

- توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور والمرتبات يؤدي الى زيادة الاستهلاك .

- شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض افراد المجتمع مثل الملابس والغذاء والمواد الطبية واقتطاع قيمة هذه السلع من اجورهم ، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لان الدولة اشترت بالنيابة عن الافراد.

ج. أثر النفقات العامة في العمالة:

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في العصر الحالي إلى محاربة البطالة بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع نسب البطالة عن 3—4% من مجموع القوى العاملة، ويعود السماح بهذه النسب إلى اعتراف الاقتصاديين بسوء تنظيم سوق العمل. مما يتطلب معه فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق مع كفاءته.

وقد اهتمت النظرية الكينزية بموضوع البطالة وأسبابها، فانتقد الفكر التقليدي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج الخاص، داعياً إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجاباً في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، فيؤدي إلى زيادة الطلب، ومن ثم زيادة الإنتاج الذي يرفع من نسبة التشغيل، فيحد من ظاهرة البطالة.

يمكن للدولة تحقيق هذه الزيادة في نسب التشغيل عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيير سياسة الإنفاق الفردي بما يكفل تحقيق التشغيل الكامل. ففي فترة الرخاء الاقتصادي حينما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم تلجأ الدول إلى الحد من الإنفاق، ولكن في فترة الكساد تلجأ الدول إلى العكس من ذلك، فتزيد من الإنفاق لتعويض النقص الحاصل. وفي هذه الحالة تمول الدولة نفقاتها من القروض التي تمتص بها المدخرات العاطلة أو بواسطة الإصدار النقدي.

يجب الإشارة في هذا المجال إلى أن السياسة السابق ذكرها تؤدي على الغالب في الدول النامية إلى التضخم قبل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتأثير الإيجابي في العملة بسبب خصائص بنيتها الإنتاجي الذي يتصف بالضييق وعدم التطور والتنوع.

ح. أثر النفقات العامة في مستوى الأسعار:

أمام المصاعب الاقتصادية الكثيرة التي يثيرها تضخم الأسعار والإشكالات التي يحدثها في السوق والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تسعى معظم الدول إلى المحافظة على مستوى ثابت قدر الإمكان للأسعار. لكن مع المحافظة على مستوى معين من العملة أيضاً. وتستخدم التغيرات في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق حالة التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، فيجب على الدولة أن تستمر في الإنفاق مادام ضرورياً لمزيد من التشغيل للقوى الإنتاجية حتى بلوغ حالة التشغيل الكامل، وإلا فإن زيادة الإنفاق بعد ذلك ستؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأسعار، نظراً لأن العمل على زيادة الطلب لن يقابله زيادة في الإنتاج بعد ذلك.

ولكن الأسعار قد لا تتحدد نتيجة العرض والطلب فقط، وإنما بتدخل مباشر أو غير مباشر من الدولة. وتدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار، أي بالتأثير في العرض والطلب، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعتمد الدولة مثلاً إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها، وإما بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء والتطور أو لضمان نسبة من الأرباح لها.

يتجلى تدخل الدولة عبر إنفاقها العام في تحقيق استقرار الأسعار فيما يتعلق بالسلع الزراعية، نظراً لاعتمادها على عناصر غير مؤكدة ومتقلبة، فضلاً عن أن تحديد التكلفة لا يمكن أن يتم إلا بعد حصول المحصول. الواقع أن آثار النفقات العامة في مستوى الأسعار يتحدد تبعاً لحجم هذا الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم. فإذا استطاعت الدولة خلق قوة شرائية جديدة عن طريق تحويل جزء من الإنفاق الخاص إلى العام فإنها ستتمكن من زيادة الناتج القومي مع المحافظة على مستوى الأسعار، ولكن ذلك يستلزم أن تكون حالة التشغيل غير كاملة لتستوعب هذه الزيادة وإلا فإن تلك الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

د. أثر النفقات العامة في توزيع الدخل:

يمكن أن تقوم الدولة بذلك في مرحلتي التوزيع الأولي للدخل، وإعادة توزيعها:

د. 1: أثر النفقات العامة في عملية التوزيع الأولي للدخل: تستخدم النفقات العامة في هذا المجال:

- من أجل خلق دخول لعوامل الإنتاج، ويتحقق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية.

- من أجل تحديد مكافأة عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح، إما بطريق مباشرة كتحديد تلك الأجور بدقة، وإما بطريق غير مباشرة بتحديد أثمان السلع والخدمات التي تؤثر في الأرباح.

د 2: أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل: النفقات العامة في مجموعها لا تحدث الآثار نفسها في إعادة توزيع الدخل القومي. فالنفقات التحويلية تؤدي عادة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بطريق مباشر، أما النفقات الحقيقية فتسهم مباشرة في عملية التوزيع الأولية للدخل وبصورة غير مباشرة في إعادة توزيعها.

هـ. أثر النفقات العامة في الادخار القومي:

يتوقف هذا الأثر على حالة الدخل القومي، إذا ما كانت في حالة ثبات أم في حالة زيادة:

هـ 1: فإذا كانت في حالة ثبات، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الادخار، ومن ثم انخفاض الاستثمار، مما يؤثر سلباً في الدخل القومي.

هـ 2: وإذا كانت في حالة زيادة، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الإنفاق العام تؤدي إلى النتيجة السابقة إذا كانت نسبة الزيادة في الاستهلاك القومي أعلى من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو إذا كان الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات العامة، فإن أثرها سيكون سالباً في الادخار القومي في هذه الحالة أيضاً.

و. أثر النفقات العامة في معدل النمو الاقتصادي:

من السهل أن نتوقع أثراً إيجابياً للإنفاق العام في معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس إذا انخفض معدل الإنفاق الاستثماري العام. وهذا ما يفسر ضرورة زيادة معدلات هذه الاستثمارات في الدول النامية وخاصة رأس المال البشري.

من خلال ما سبق يتبين أن هذه الآثار الإجمالية مترابطة متشابكة بطبيعتها لذا لا يمكن دراسة أي أثر منها بمعزل عن دراسة الأثر الآخر.

2. الأثر الاقتصادي غير المباشر للنفقات العامة:

لا يقتصر الإنفاق العام على الآثار المباشرة السابق ذكرها، وإنما ينتج آثاراً متتالية في الإنتاج والدخل والاستثمار والادخار، وذلك من خلال سلسلة الدخول النقدية التي يثيرها الإنفاق العام الأولي.

ولما كان مستوى الدخل القومي يتحدد وفقاً للتحليل الكينزي بمستوى الطلب الفعلي، وكان الطلب الفعلي يتكون من الطلب العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار، فإن أي زيادة في المكونات الأربعة السابقة للطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

فالتشغيل الكامل ليس الحالة العادية التي يعيشها اقتصاد الدول، بل على الدولة أن تتدخل من أجل الوصول إلى هذه الحالة، وقصور الطلب الخاص في هذا المجال يجب أن يعوضه الطلب العام. ولهذا وجدت السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية. فما هو دور النفقات العامة في هذا الخصوص؟

في هذه الحالة يجب أن تتوسع الدولة في نفقاتها بصورة عامة بحيث يزيد الطلب الفعلي الإجمالي. ويكون ذلك بالتأثير في كل من الاستهلاك والاستثمار ومن خلال ذلك تؤدي الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة في الدخل القومي زيادة تتجه بالمجتمع نحو التشغيل الكامل، وإذا كان حجم الإنفاق العام ملائماً قد تصل إلى ذلك من خلال الأثر المضاعف والمعجل.

أ. الأثر المضاعف:

يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات موظفين أو أثمان سلع تنفقها الدولة للموردين... إلخ، هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها، ويتوقف حجم الجزء المنفق على درجة الميل الحدي للاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الطلب، فزيادة الإنتاج، فيؤدي إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية... وهكذا. فالإنفاق الأولي يؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق، يتناقص فيها المبلغ المخصص للاستهلاك في كل مرة حتى يكاد يتلاشى. أي إن الإنفاق الأولي يؤدي إلى سلسلة من الإنفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعفة. ومعدل زيادة الدخل القومي يتوقف على هذه القيمة.

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد من الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير في الإنفاق القومي على الاستهلاك. فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق.

إي إن المضاعف = $1/1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}$ أو $1/\text{الميل الحدي للاستهلاك}$

فالمضاعف يرتبط ارتباطاً طردياً بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطاً عكسياً بالميل الحدي للاستهلاك. فهو يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، والعكس في علاقته بالميل الحدي للاستهلاك. ومن ثم فالزيادة في حجم الدخل القومي الناتجة من الزيادة الأولية في الإنفاق هي كما يلي:

الزيادة الإجمالية في الدخل القومي = الزيادة الأولية في الإنفاق × المضاعف.

ومن هنا يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تنفق على الاستهلاك كبر المضاعف، وهذا يرتبط بالميل الحدي للاستهلاك، الذي يختلف باختلاف درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي في الدولة.

ولكن يجب ملاحظة أن أثر المضاعف يختلف باختلاف درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي في الدولة، فكلما كان مرناً وقادراً على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره في حجم الدخل القومي. وهذا ما يجري عادة في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فيكون أثر المضاعف في حجم الدخل القومي ضعيفاً على الرغم من الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد، نظراً لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

ب. الأثر المعجل (المسارع):

هنالك آثار غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات العامة من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على الاستثمار، وهو ما يعرف بالاستثمار المولّد أو الأثر المعجل أو المسارع. فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في تغير معدل الاستثمار في الدولة، ويتوقف الأثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

فالزيادة في الإنفاق العام تسمح، بما تحدثه من زيادة في الإنتاج القومي، بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر من الزيادة فيها، والمعجل هو نسبة تغير الاستهلاك على تغير الاستثمار.

ويختلف أثر المعجل من قطاع إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى. فإذا أريد معرفة الآثار الكلية للإنفاق الأولي (الاستثمار الذاتي)، سواء ما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك أو بالطلب على الاستثمار، فلا بد من مراعاة التفاعل المتبادل بين عاملي المضاعف والمعجل. وهذا التفاعل المتبادل هو الذي يحدث آثاراً تراكمية في النواحي الاقتصادية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار الكلي، أي في الكميات الاقتصادية الكلية للدولة، كما يمكن أن يحدث آثاراً انكماشية تترتب على نقص الاستثمار الأولي عن معدله الطبيعي، مما يحدث نقصاً في الكميات الاقتصادية الكلية.

حتى يمكن استخدام مبدأ المضاعف في تحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الدخل القومي يجب أن تحدد كمية الإنفاق التي سوف تحدث التضاعف المطلوب في الدخل القومي، كما يلزم من ناحية ثانية أن تؤخذ في الاعتبار طريقة تمويل الموازنة.

ومع ذلك يمكن القول إن الأثر الذي يحدثه كل من المضاعف والمعجل يبقى محدداً بعدد كبير من العوامل. لعل أهمها صعوبة قياس الميل الحدي للدخار والميل الحدي للاستهلاك وعدم استقرار هذين الميلين. وكذلك التهرب الذي يحصل من سلسلة دورات الدخل هذه بتخصيص أموال للاكتناز بدلاً من الادخار المنتج أو الاستهلاك. وكذلك عدم تلبية الإنتاج دوماً للزيادة في الاستهلاك، كما يحدث في الدول النامية عادة.

رابعاً: ظاهرة تزايد النفقات العامة

1. أسباب نمو النفقات :

المشاهد من الدراسات والتحليل الاقتصادية في الفترة الأخيرة أن حجم النفقات العامة للدول في تزايد مستمر، لدرجة أن بعض العلماء وعلى رأسهم العالم (فاجنر) اعتبر زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه (قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي) وفيه يرى فاجنر أن هناك زيادة في النفقة العامة بنسبة أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي أي بنسبة أكبر من زيادة الناتج القوي الاجمالي ويرجع زيادة حجم الإنفاق العام إلى الأسباب التالية

1.أ : الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام

- أسباب اقتصادية :

- تطور الفكر الاقتصادي .
- ارتفاع الدخل الدول فالدول المتقدمة نفقاتها أكبر من الدول المتخلفة.
- المنافسة الاقتصادية : فعلى الدولة زيادة انفاقها على المؤسسات المحلية لتشجيعها على المنافسة .

- أسباب اجتماعية :

بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل أحداث عدالة في توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة والتي تحتاج الى المزيد من النفقات العامة .

- أسباب سياسية :

مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة الى التسليح وحماية الحدود ، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء و الاعانات، كان من الطبيعي ان يزداد حجم النفقات العامة .

- أسباب إدارية ومالية :

حدثت زيادة في نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة الى التنظيم الاداري للدولة ، وكان ذلك من الطبيعي نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجتها الى وجود جهاز اداري قوى .

1.ب: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

- اما الأسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة فتتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار فنجد ان زيادة الاسعار يؤدي الى زيادة حجم نفقات الدولة دون زيادة حجم السلع والخدمات التي تحصل عليها أي ان نفقاتها تتزايد دون وجود زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات ، لذلك يطلق على تلك الزيادة انها زيادة ظاهرية .

- ومن الأسباب الظاهرية أيضا تغير القواعد المالية المستخدمة في حساب الانفاق العام مثل مد الفترة الزمنية التي تعد عنها الموازنة العامة بسبب تعديل موعد بدأ السنة المالية .

2. ترشيد و عقلانية الانفاق :

حسن تصرف الدولة في تصريف الاموال دون اسراف و لا تقتير مع مراعاة لعدة جوانب كالوقت و التوازن في توزيع المجهودات البشرية , كما تتطلب عملية ترشيد الانفاق توفر مجموعة من الشروط :

- التحديد الدقيق لحجم الانفاق العام وذلك بتحديد المجال بين السقف الاعلى و السقف الادنى و أن يكون موجهاً لتحقيق المنفعة العامة.
- ترتيب و تحديد أولويات للنفقات العامة على حسب الظروف التي تعيشها الدولة .
- توفر جهاز اداري كفء يتولى الاشراف على مختلف الهيئات العامة و التنفيذ القوانين و القرارات.
- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة و الذي يكون رهينة حكومة قوية لديها القدرة على التوصيل و الاقناع و شعب يعمل بالنصائح قصد المحافظة على الممتلكات العامة.
- تعزيز الحوكمة بتوفير نظام محاسبة و رقابة فعال في اطار شفافية تستطيع مختلف الجهات من التعرف على عمليات الانفاق وتقييمها و أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها وإطلاع الرأي العام على مخططاتها مما يؤدي بهم الى المساهمة في انجاح عملية الترشيح.